مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العمل العربي المشترك في ظل العولمة
اسم الكاتب: م.م. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6758
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 00:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العمل العربي المشترك في ظل العولمة

المدرس المساعد
نغم نذير شكر
قسم الدراسات الاسيوية
مر كر الدراسات الدولية-جامعة بغداد

المقدمة

محاولات عديدة اطلقت في القرن الماضي لتفعيل العمل العربي المشترك ولتعزيز التكامل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من اهمها اقامة جامعة البلدان العربية ومنظومتها الشاملة والاتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي وهي عديدة، واخرها برنامج تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة لعام ١٩٩٧، ومنها التجمعات دون الاقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن المفيد هنا ان معظم اتفاقيات وصيغ التعاون والتكامل بين البلدان العربية انما جاءت في ظروف ضغوطات سياسية شديدة وليست نتيجة الحاجة والامتناع الحقيقي لدى أصحاب القرار في هذه البلدان ولهذا ابرمت هذه الاتفاقيات دون دراسات جدية للظروف الموضوعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، السائدة في البلدان العربية وفي العالم وللنتائج المتوقعة عند تنفيذها.

ان التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الاخير من القرن العشرين قد أتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد. والقول بكل النهايات: نهاية التأريخ ونهاية الأيدلوجيا ونهاية الدولة الامة وهلم جرا.

فالنظام العربي مواجه بتحديات جمة طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والليبرالية الجديدة والثورة في ميدان التكنولوجيا والمعلومات، على أن ذلك لا يعني القول بأن العولمة تعني قدراً محتوماً على العرب مواجهته دون نقد او تمحيص ولا هي بالمقابل شر كلها ينبغي ان تولي وجهنا بعيداً عنها.

وعليه، تسعى هذه الدراسة الى طرح عدد من التساؤلات حول حقيقة أسباب تعثر العمل العربي المشترك، ثم تبين ما هو تأثير إستراتيجيات الهيمنة والتهميش التي ينطوي عليها مفهوم العولمة على مسيرة التضامن والتكامل في النظام الاقليمي العربي؟ ثم ما هي الآليات المتبعة

لتفعيل العمل العربي المشترك مستقبلاً؟؟

لذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية يتمثل المحور الاول بطرح أسباب تعثر العمل العربي المشترك أم المبحث الثاني فيشمل طرح العولمة وتأثيرها على العمل العربي المشترك ومن ثم المبحث الثالث الآليات المستقبلة للعمل العربي المشترك. ثم سينتهي البحث بخلاصة بخصوص الموضوع.

المبحث الاول:- أسباب تعثر العمل العربي المشترك :-

اولاً: أهم العوامل العربية – الاقليمية:-

في هذا المحور سوف نتطرق الى مجموعة من العوامل العربية والاقليمية التي تشكل احد اهم الاسباب الاساسية لتعثر العمل العربي المشترك. ومن اهم هذه العوامل.

١. غياب المحور السياسي- الاقتصادي الجاذب: إذا نظرنا الى معظم حركات التكامل والتجمع في العالم. نلاحظ انها كانت تبدأ بوجود محور قوي جاذب ينجح بشد الاطراف الاخرى اليه بشكل تدريجي، بعوامل موضوعية اقتصادية وسياسية واجتماعية.[١] وقد كان يمكن لمصر ان تلعب هذا الدور في المنطقة العربية لو انها نجحت بالارتباط جذرياً مع دول عربية اخرى(دولة من المشرق ودولة من المغرب مثلاً)، بما قد يشكل محوراً جاذباً لباقي البلدان العربية. فمحاولة دولة وحيدة في هذا المجال غير كافي ضمن منطقة فيها من التنوع الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفيها من عوامل الطرد والابتعاد ما نعرفة، فضلاً عن ذلك ان مصر باستثناء فترة عبد الناصر المحدودة زمنياً، لم يكن لديها برنامج حقيقي لتطوير عمل عربي يهدف الى تكامل يتدرج مع الزمن، أبعد من اللقاء السياسي حول أهداف مؤقتة.[٢]

٢. عدم وجود قاطرة اقتصادية – سياسية – أجتماعية تشد بعض البلدان العربية بعضها الى بعض، فتحرير التجارة والتبادل التجاري ليس كافياً في ذاته.وفي معظم الحالات العالمية الاخرى كانت هنالك خطط مشتركة للنهوض الصناعي/ او للتكامل السياسي الاقتصادي، وهذا ماهو غائب عن كل برامج التكامل العربية الى اليوم.[٣]

وقد كان يمكن ان يشكل وجود النفط الامتداد الواسع في المنطقة العربية مثل هذه القاطرة، من خلال مشاريع مشتركة لتطويره والاستفادة الاقتصادية منه، لكن واقع الحال ان اصحاب القرار في البلدان النفطية العربية، في المشرق العربي ومغربه، لم يروا في النفط عاملاً موحداً يجمعهم ويجمع حولهم باقي البلدان العربية وغير النفطية في برنامج تنمية مستدامة شاملة

---

[١] منير الحمش، النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٢) ، السنة (٢٢) ، شباط / فبراير ٢٠٠٠، ص ٤٣- ٤٦.

[٢] روز ماري هوليس، أيران: العلاقات الخارجية والدور الاقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٨)، السنة (٢٣) ، أب/ أغسطس ٢٠٠٠، ص١٧٠

[٣] الشاذلي القليبي، مهام جديدة للعمل العربي المشترك، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، السنة ٢٢، أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، ص ص ٤ –٧.

إقليمية، وتنوع اقتصادياً، ربما باستثناء محاولة دول مجلس التعاون في الخليج، حيث النفط وتماثل الانظمة السياسية كانا العامل الدافع الى التعاون والتكامل.[٤]

٣. اقتصار الرغبة في العمل المشترك على مستوى القرار السياسي الفوقي: بمعنى انه لم يكن هناك قرار سياسي ملزم نابع من حقائق اقتصادية أو اجتماعية موضوعية سواء على مستوى كل قطر عربي او على المستوى الاقليمي، فضلاً عن ذلك، أن معظم هذه القرارات كانت فوقية ولم يكن هناك سعي جاد لاشراك اوسع الفئات المجتمعية في اتخاذ القرار وفي تنفيذه كما لم تكن هناك اية تعبئة مجتمعية شاملة، ليس فقط لتقبل قرارات العمل العربي المشترك، وانما أيضاً للمشاركة في التنفيذ وفي تحمل ما يمكن ان ينتج من نتائج وارباح او خسائر مؤقتة.[٥]

٤. اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية والفنية السائدة في البلدان العربية وعدم وجود أليه جادة لتنسيق هذه النظم باتجاه تقاربها ومواءمتها، باستثناء، ربما ما تقوم به بعض اجهزة جامعة الدول العربية والتي غالباً ما تبقى قراراتها(حبراً على الورق) دون سعي جدي لإنقاذها في كل قطر عربي. والاختلاف واضح بين النظم السياسية والاقتصادية في البلدان العربية، مثل العديد من الاختلافات الفنية والقانونية التي تهمل في العادة على رغم اهميتها عند التنفيذ، ومنها [٦]:-

- اختلاف الاطر القانونية والتشريعية.
- اختلاف وضعف شبكات الربط الاقليمية: الاتصالات ، النقل، الطرق والجسور، الخدمات العامة... الخ ، باستثناء ربما المحاولات الحديثة لربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز بين البلدان العربية المتجاورة.
- اختلاف المصطلحات التقنية المستخدمة في مختلف المجالات العلمية والتي كثيراً ما تؤدي الى فهم مختلف بين دول واخرى ... ألخ .

أن من اهم ما يجب التركيز عليه في هذا المجال هو السعي الدؤوب والمستمر لانجازات عملية قابلة للتطبيق مهما كانت صغيرة ولكنها متراكمة.

٥. ضعف مؤسسات المجتمع المدني في معظم الاقطار العربية، وضعف التواصل بينها عبر الحدود السياسية، وبالتالي ضعف تأثيرها في الضغط نحو تكامل عربي جدي[٧].

ان اهم ما يعيق العمل العربي المشترك، وما يدفع في اتجاه انجاح الخطوات التنفيذية للاتفاقيات المبرمة هو مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وضغوطاتها على أصحاب القرار السياسي.في هذا المجال لابد من التأكد على الدور الذي تلعبه هيئات القطاع الخاص، ومنها اتحاد العمال والنقابات واتحاد رجال الاعمال وجمعيات المرأة والنوادي الاهلية... ألخ في

---

(٤) مصطفى خشيم، تحديات النظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، السنة ٢٤ ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، ص ص ٨٠ ـ٨٥.

(٥)

(٦) عبد الله التركماني ، الآفات المستقبلية للمشروع القومي العربي، المستقبل العربي ، العدد ٢٨١، السنة ٢٥، تموز / يوليو ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٣- ٢٦ .

(٧) احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ط١، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، ص ص ١٧٧-١٨٠.

التمهيد للتعاون الاقليمي، فضلاً عن ذلك، في دفع أصحاب القرار للاستمرار في تنفيذ ما يبرم وفي رفع مستوى الوعي المجتمعي باهمية ذلك.[٨]

ثانياً : النقص في أتفاقيات التعاون والتكامل العربي في ذاتها:-

لقد جاءت معظم الاتفاقيات والمعاهدات للعمل العربي المشترك تحت ضغوط سياسية عامة، وبدون دراسات جدية وبدون تحديد اهداف واضحة قابلة للتنفيذ. لهذا تضمنت هذه الاتفاقيات العديد من النواقص والعوائق التي جعلت من اكتمال تنفيذها أمراً في غاية الصعوبة[٩].

ومن الاسباب التي يمكن إيرادها في هذا المجال ما يلي:-

١. ان معظم هذه الاتفاقيات والمعاهدات كانت تتضمن اهدافاً شاملة واسعة جداً لا علاقة لها بالحاجات الانية ولا بالواقع السائد في البلدان ذات العلاقة. وبالتالي لم تركز أية من هذه الاتفاقيات على أهداف محددة قابلة للتنفيذ ضمن برنامج زمني محدد، الا ربما مؤخراً في برنامج تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة. كما ان معظم هذه الاتفاقيات كانت تهدف الى ضم كافة البلدان العربية لعضويتها، وليس فقط البلدان ذات الظروف المتشابه (في مجال الاتفاقية) وذات البرامج المشتركة، باستثناء ربما مجلس التعاون دول الخليج.[١٠]
٢. عدم صياغة آلية/ اليات فاعلة ومؤثرة للتنفيذ والمتابعة وبشكل خاص لمواجهة تلكؤ البلدان في التنفيذ، وغياب آليات فض النزاعات التي تكون عائقاً حقيقيا في وجه استمرار التنفيذ.
٣. لم تتضمن هذه الاتفاقيات آليات وبرامج لمواجهة النتائج المتوقعة والخسائر المحتملة، سواء بين البلدان الاقل غنى ونمواً، او في كل دولة بين الفئات الاضعف والاكثر تضرراً من قيام الصيغ الاقليمية. وفي قيام الاتحاد الاوربي نموذج يمكن الاستفادة منه في مساعدة البلدان المتضررة من خطوات التكامل الكبرى، حتى تستطيع مواجهة متطلبات الالتحاق بقوانين الاتحاد(البرتغال واليونان في السابق وحالياً دول أوربا الشرقية)[١١].
٤. الانطلاق في كل هذه الاتفاقيات من نقطة البداية، دون الاخذ بعين الاعتبار ما جرى التوافق عليه في السابق، وماذا كانت العوائق الفعلية والموضوعية في هذا المجال.
٥. عدم أعطاء أي دور، مهما كان صغيراً، لمؤسسات المجتمع المدني، وعدم أشركها في التنفيذ والمتابعة، رغم ان الفئات الاجتماعية المختلفة في كل قطر عربي هي المستفيدة الحقيقية من التكامل العربي.

---

(٨) خلدون النقيب، بناء المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٩) رياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي السنة ١٩ ، العدد ٢١٦. شباط / فبراير/ ١٩٩٧، ص ص ٧١ -

(١٠)

(١١) جميل مطر، العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨، حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ص ص ١٢٤- ١٣٠ .

ان هناك ضرورة قصوى بان تشمل اتفاقية للتعاون العربي بنداً خاصاً حول دور مؤسسات المجتمع العربي في كل دولة للترويج لهذه الاتفاقيات، ولمتابعتها مع أصحاب القرار. ولحمايتها من أصحاب النفوذ الذين قد يتضررون من العمل العربي المشترك.[١٢]

ثالثاً: العوامل المعيقه للتنمية المستدامه في كل قطر عربي وفي المنطقة:-

ربما كانت اه المعوقات في وجه العمل العربي المشترك تكمن في المعوقات الحقيقية والكبيرة التي تواجه التنمية المستدامة في كل قطر عربي. فكل التقارير الدولية حول مؤشرات التنمية البشرية تؤكد ان المنطقة العربية بأكملها هي أقل مناطق العالم نمواً، واقلها مواكبة المستجدات الحضارية الحديثة، وبالرغم ثروات النفط التي استثمرت مع الطفرة في أسعار النفط وموارده منذ اواسط السبعينات من القرن العشرين.[١٣] ولن نغوص كثيراً في هذا لانه موضوع دراسات وتقارير عديدة شاملة. يكفي أن نشير هنا الى تقرير التنمية الانسانية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي.[١٤]

ان العوامل المعوقة للتنمية الانسانية في كل قطر عربي تؤدي بشكل طبيعي الى عوائق موضوعية حقيقية في وجه العمل العربي المشترك. ويمكن اختصار هذه العوامل ضمن الابواب التالية:-

١. رواسب التخلف العام من مرحلة الاستعمار السابقة: فالمنطقة العربية، مثل غيرها من دول العالم الثالث، لم تواكب الثورة الصناعية وتداعياتها. وواجهت العالم عندا استقلالها بظروف تخلف شامل ما زال العديد من دول العالم النامية يعاني منها، وقلة هي البلدان التي نجحت باجتياز تلك المرحلة وباللحاق بالركب الحضاري الحديث [١٥].
٢. عدم تبلور تيار تجديدي تنموي ثقافي حضاري تكنولوجي: يكون برنامجاً وطنياً قومياً شاملاً تلتف حوله كل قوى المجتمع وفئاته، بغض النظر عن الخلافات السياسية الآنية، فالدول التي كانت نامية ونجحت باللحاق بالركب الحضاري(اليابان، كوريا، ماليزيا..الخ) انما نجحت بذلك من خلال برنامج وطني قومي للتنمية الشاملة التقت حوله كل القوى الفاعلة في المجتمع [١٦].

اما في المنطقة العربية، فما زالت الخلافات السياسية تطغي على كل المحاولات لمواكمة جهود التنمية، وما زالت عقلية (التمسك بالتقاليد) بشكل جامد تغلب على عقلية التحديث من خلال ما هو أيجابي في التقاليد... الخ.

٣. الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة العربية، حيث يربط بين قارات العالم القديمة الثلاث، أوربا وآسيا وافريقيا، ولذلك فقد كان المنطقة دائما محط مطامع البلدان الكبرى المهيمنة

---

[١٢] زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة، مصدر سابق، ص ٨١.
[١٣] احمد يوسف الحسن، نماذج من الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل التي كانت وراء ذلك الابداع، مجلة المستقبل العربي، السنة ٤ ، العدد ٣٧، أذار / مارس ١٩٨٢، ص ٣٠ .
[١٤] عبد الله التركماني، الافات المستقبلية للمشروع القومي العربي، مصدر سابق، ص ٣٥.
[١٥]
[١٦] عدنان السيد حسين، النهضة العربية والنهضة اليابانية – تشابه المقومات واختلاف النتائج - ، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨، أب أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٠٦-٢٠٩.

واهتماماتها(الامنية القومية) وهذا الموقع جعل من المستحيل عزل جهود التنمية – داخل كل قطر عربي، وعلى الاطار القومي – كما يجري في العالم حولنا[١٧] .

٤. تداعيات الثروات النفطية ونتائجها السلبية، أن ثروات النفط وموارده، هي نعمة من الله حباها للعديد من البلدان العربية في المشرق والمغرب، وكان من الممكن لهذه الثروات ان تشكل قاطرة لتنمية شاملة في المنطقة العربية، واداة فاعلة في تطوير تنمية مستدامة في كل قطر عربي وعلى امتداد المنطقة [١٨].

الا أن ما جرى فعلياً يختلف عن ذلك، وعلى المفكرين العرب ان يكونوا جريئين في طرح التداعيات السلبية التي أدت اليها هذه الثروات، سواء داخل البلدان العربية النفطية او في البلدان العربية غير النفطية التي تأثرت بها.

من أهم التداعيات السلبية ربما زيادة المطامع الدولية في خيرات الامة العربية وثرواتها، وزيادة ضغوطات القوى الكبرى في المنطقة وصراعاتها، وسعيها لفرض مصالحها من خلال السعي الدؤوب لتفتيت المنطقة، ولمواجهة اي جهد تنموي حقيقي في كل دولة من دولها [١٩].

الا ان المطامع الخارجية، ليست العامل السلبي الوحيد التي ادت اليه الثروات النفطية، فهناك العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية، التي آن الاوان الاشارة اليها بجراة من خلال دراسة موضوعية معمقة، ولمواجهتها بشكل موضوعي وعلمي من خلال الاشارة الى بعض التداعيات الواضحة:

- قيام فاصل حقيقي بين جهد الانسان ومدخوله الفعلي، ليس في البلدان النفطية فقط ولكن لدى كل عربي تعامل مع هذه الدول. وهذا أفقد العمل قيمته الاقتصادية الفعلية وقيمته الاجتماعية المحفزة وازال الحافز الموضوعي للانتاجية والابداع.
- قيام فاصل حقيقي بين النشاط الاقتصادي في كل دولة ومدخول الدولة نفسها وهنا تعدى البلدان النفطية من خلال (المساعدات) التي تحولت من البلدان النفطية الى البلدان الاخرى، وكانت في كثير من الاحيان تطغى في موازنات البلدان غير النفطية على مداخيلها من النشاط الاقتصادي الوطني فيها [٢٠] .
- قيام فاصل بين المواطن والحاكم، فالحاكم لا يستمد مشروعيته ومدخوله من المواطن، ولا المواطن يشعر انه قادر على التأثير في القرار السياسي والاقتصادي للنظام السياسي السائدة . فالمدخول الريعي لنظام موارد النفط، ازال الصلة الحقيقية بين المواطن، كمصدر للمشروعية ولدخل الدولة، والحاكم الذي يفترض فيه ان يسعى لتنمية النشاط الاقتصادي

---

[١٧] علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الاقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية

[١٨]

[١٩] د. جلال معوض، الشرق الاوسط: الدلالات والتطورات الجارية المحتملة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٠ ، كانون الاول ، ١٩٨٤ ، ص ١٤١.

[٢٠] امين يسري، حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع(الوثائق – القرارات – البيانات). اذار مارس ١٩٩٩، المستقبل العربي، العدد

والاجتماعي ضمن الدولة، ليس كمهنة وعطاء من السلطة الحاكمة ، وانما كواجب للمسؤول تجاه المواطن وحاجة موضوعية لاستمرارية الدولة.[٢١]

- اضعاف دور الطبقة الوسطى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أضعاف دور المثقفين الفكري والسياسي بشكل عام ... فالثقافة والعمل السياسي عموماً اصبحت وظيفة مأجورة لدى من يمتلك الموارد النفطية ويتحكم بها.

وعليه، فاذا كانت بعض التداعيات السلبية التي نتجت من الثروات النفطية في مختلف دول المنطقة العربية، قد ادت الى عوائق حقيقية في وجه جهود التنمية المستدامة في كل قطر عربي، فقد كان لها أيضاً تأثيرات حقيقية في تأخير أي عمل عربي مشترك جاد [٢٢].

٥. الصراع العربي – الاسرائيلي: ربما يرى البعض ان يوضع (الصراع العربي – الاسرائيلي) ضمن باب العوامل الخارجية، لكن هذا الصراع المتأجج والمستمر والمدمر كانت له في ذاته آثار وتداعيات سلبية هائلة داخل كل قطر عربي وبشكل خاص في دول(الطوق) العربية [٢٣] .

يكفي ان نشير هنا بإيجاز الى التداعيات التالية:

- غياب الاستقرار لاية تنمية مستدامة .
- تكرار الحروب الكبرى، وما كانت تجره من دمار فعلي وتعثر اقتصادي .
- زيادة الانفاق العسكري.
- صيغة(النظم المتعسكرة) في الكثير من البلدان العربية بحجة الاعداد لمواجهة العدو الاسرائيلي.
- طغيان هم(المواجهة) على هم (التنمية) في غالبية البلدان العربية.
- البرنامج الاسرائيلي المنتظم والمستمر في مواجهة نمو اية دولة عربية اقتصادياً أو سياسياً، والسعي الاسرائيلي/ الصهيوني الدؤوب والمنظم لتفتيت المنطقة أكثر مما هي مفتته، لا زالة أي احتمال حقيقي لتجمع عربي ثقافي وحضاري، حتى لا ينعكس ذلك عسكرياً وسياسياً

وخلاصة القول، ان هذا الصراع شامل في مفهومة ومضمونة، وفي امتداده الجغرافي على رقعة المنطقة العربية.[٢٤]

---

[٢١] نادر فرحاني، الحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٦) ، السنة(٢٣)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ ، ص ص ٥-١٠ .

[٢٢] عدنان السيد حسين، التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد ، العدد(٢٢٤)، السنة(٢٠)، تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٧،ص ص ٨٣-٨٦.

[٢٣]

[٢٤] هنري لورنس، اللعبة الكبرى- الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة د. محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ١٩٩٢

المبحث الثاني:

العولمة وتأثيرها على العمل العربي المشترك:-

بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وما رافقها من اختلال عميق في ميزان القوة العالمية، اذ انفردت الولايات المتحدة الامريكية في الهيمنة على العالم وتوظيفها للظرف الدولي الناشئ عن ترك الاتحاد السوفيتي ساحة الصراع الدولي[٢٥].

وكان من بين اهم الافكار والطروحات الامريكية-بالدرجة الاساس هي "العولمة" والتي ارادت من خلالها ان تفرض سيطرتها، ومن ثم نموذجها السياسي والاقتصادي والثقافي على العالم، باعتبارها مثلاً اعلى لشعوب الارض، دون الافصاح علانية عن ابعادها الاستعمارية الجديدة[٢٦].

واذا كان مصطلح (العولمة Globalisation) عند بدايات ظهوره مطلع القرن العشرين، انحصر مجال تطبيقه الاقتصاد والعلوم الاقتصادية وبالتالي بوسائل الاقتصاد الدولي وادواته الا انه في المرحلة اللاحقة التي تلت الحرب العالمية الثانية وظهور المؤسسات الدولية-المالية والثقافية والاعلامية-جرى توسيع وتعميم هذا المصطلح ليطال جميع مظاهر الحياة الدولية التي من شأنها ان توفر ربحاً ومصالح للاقتصاد الرأسمالي الغربي[٢٧].

فما عادت العولمة تعني الاقتصاد العالمي وكيفية كسر القيود وتذويب الحدود امام السلع والبضائع للعالم الصناعي الغربي، والحصول على المواد الاولية، انما اصبحت سياسة رسمية لها وسائلها واهدافها، تعهدت الدول الرأسمالية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية على تحقيقها وافرطت في تبيان جوانبها (الايجابية) لا على دول العالم الرأسمالي، انما على جميع دول العالم في محاولة تضليل كبرى، انساق معها-للاسف-بعض الكتاب والمختصين في دول الجنوب، ومنهم بعض الكتاب العرب.

ان العولمة ليست للرفض او القبول، انما نظام فكري واقتصادي وسياسي لابد من فهمة وتفكيكة والتعامل معه بما يلزم من ادوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة[٢٨]، وعليه فان علينا تحديد مخاطر العولمة على النظام العربي في الوقت نفسه الذي نشير الى الفرص والامكانيات المتاحة عربياً لمواجهة هذه المخاطر والتحديات.

أولاً : مخاطر التفكيك.

لعل من ابرز مخاطر العولمة الجديدة فيما يتعلق بفرض آليات الهيمنة على النظام العربي انتهاج سيناريوهات(الفك) و(أعادة التركيب) لاعادة رسم الخريطة الاستراتيجية للوطن العربي بما يقضي في النهاية الى تمزيق الوطن العربي الى اقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، مع عزل وتهميش بعض البلدان العربية، وتحويل فلسطين من وضعها المحوري كرمز

---

[٢٥] ضاري رشيد الياسين، جذور العولمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢-٣.

[٢٦] هالة مصطفى، العولمة.. دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، السنة (٣٤) العدد (١٣٤)، ١٩٩٨، ص٤٣.

[٢٧] انظر: مصطفى محمد الطحان، العولمة واعادة صياغة العالم، المجتمع، العدد١٣٠٧.

[٢٨] خلدون حسن النقيب، واقع ومستقبل الاوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة الى العولمة، المستقبل العربي، العدد (٢٦٨)، السنة (٢٤) ، حزيران :يونيو ٢٠٠١، ص ص ١١٣-١١٤.

لحركة التحرر العربي لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة وفي هذا السياق، تجدر الاشارة الى المشروعية الشرق اوسطية والمتوسطية (الشراكة الاوروبية – العربية)[٢٩] .

ومن الواضح ان هذه الترتيبات الامنية والاقتصادية والسياسية الاقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام العربي، فهي ترمي الى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته واهدافه القومية العليا. وعبر (غسان سلامة) بحق المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الشرق أوسطي على النظام العربي بخمسة هواجس على النحو التالي.[٣٠]

- هاجس الالحاق: ويقصد به الحاق الاقتصادين الفلسطينين والاردني بالاقتصاد الاسرائيلي بطريقة دونية، حيث تصبح اسواق الاردن وفلسطين خاضعة لاسرائيل وتستخدم في مرحلة لاحقة كجسر او معبر للوصول الى الاسواق العربية.
- هاجس الاختراق: ويقصد به مشاريع الربط الاقليمي التي تتم بتخطيط امريكي – اسرائيلي عبر المؤسسات المالية الدولية حيث يتم ادماج اسرائيل في منظومة التفاعلات الاقليمية في المنطقة.
- هاجس الانشقاق: وهو ما يشير الى تفتيت وتناثر الجسد العربي في ظل تبني هذه الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة.
- هاجس الاختناق : وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان العربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للسودان.
- هاجس الانسحاب : الناجم عن عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب وأسرائيل، فالاخيرة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الاسلحة النووية في الوقت الذي تم فيه الاشارة الى تجريد العرب من القدرات النووية .

ان مشروع الشرق اوسطية نشا وترعرع في كنف العملية التفاوضية بين العرب واسرائيل والتي انطلقت من مدريد في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١. وقد اتخذت هذه العملية مسارين متوازنين [٣١].

احداهما : ثنائي بين اسرائيل والاطراف العربية المعنية (السلطة الفلسطينية – الاردن – سوريا– لبنان) وثانيهما جماعي يضم دولاً من داخل المنطقة واخرى من خارجها وذلك بهدف اقامة ترتيبات اقليمية جديدة تتعلق بالحد من التسلح والامن الاقليمي وتسوية قضية اللاجئين والمياه والبيئة والتعاون الاقتصادي[٣٢].

---

[٢٩] برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية: مقدمات في عصر التشديد الزوجي، المستقبل العربي، العدد(٢٢١) ، ١٩٧٧، ص ٢٩.

[٣٠] نقلاً عن : عبد العزيز الدوري، الهوية الثقافية العربية والتحديات ، المستقبل العربي ، العدد (٢٤٨)، السنة (٢٢) ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٩، ص ص ٦-١٠.

[٣١] منير الحمش، النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ص ٥٠ – ٥٣.

[٣٢] علي محمد فخرو/ واقع مستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية ، مستقبل العربي، العدد ٢٦٨، السنة ٢٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ص ص ١٢٤-١٢٨.

على ان اكثر المفاوضات الجماعية اثارة للاهتمام تلك المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، حيث تم عقد (المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا) او المعروف أختصاراً بأسم (منيا) أربع مرات:

اولها في الدار البيضاء عام ١٩٩٣ ، والثاني في عمان ١٩٩٥ والثالث في القاهرة عام ١٩٩٦، والرابع في الدوحة عام ١٩٩٧[٣٣] .

وعليه، ومما تقدم فانه ينبغي التأكد على دلالات ثلاث تتضمنها آليات الهيمنة السلفة الذكر بالنسبة للنظام العربي:-

أولاً: ان هذه الترتيبات الاقليمية تتم في أطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربي- الاسرائيلي بما يضمن قبول أسرائيل عربياً، الامر الذي يعني أن مثل هذه التسوية تعد قبولاً أو أنها انصياعاً للواقع، وتجاوزاً للقضية المركزية في النظام العربي الا وهي القضية الفلسطينية[٣٤] .

ثانياً: ان الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشتمل على أربع مناطق فرعية في النظام العربي كل منها يوجه ناظريه الى قوى واطراف خارجية، المحور الاول يضم الدول العربية في شمال افريقيا وهي تشكل القاعدة الاساسية في المشروع المتوسطي، المحور الثاني يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي تدخل في ترتيبات خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية تحديداً بسبب الاهمية المتزايدة للنفط. اما المحور الثالث فانه يضم دول المشرق العربي باستثناء العراق وهي تمثل القاعدة الاساسية للمشروع الشرق اوسطي، والمحور الرابع يشمل باقي الدول العربية وابرزها العراق [٣٥].

ثالثاً: ان العامل المشترك في هذه الترتيبات الاقليمية يتمثل في تأسيس دور محوري واساسي لاسرائيل أستناداً الى شرعية الانتماء، أذ لا يخفى ان المشروع المتوسطي الذي طرحته الدول الاوربية قد انطلق من الدينامية السياسية الجديدة التي اطلقتها عملية السلام والتي رأت من خلالها اوربا دافعاً لاقامة تعاون اوروبي متوسطي يضم دولاً عربية الى جانب إسرائيل.

واذا اخذنا بعين الاعتبار اندماج اسرائيل وارتباطها باقتصاديات امريكا الشمالية واوربا واليابان، فأنها تتطلع الى ممارسة استراتيجية كونية- باعتبارها امتداداً للاستراتيجية الاوربية الامريكية[٣٦] .

ثانياً: الفرص والامكانيات :-

قد يفترض البعض ان العولمة والاقلمة(Regionalization) التي يجسدها ظهور الاتحاد الاوروبيين واتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) والتعاون الاقتصادي

---

(٣٣) عدنان السيد حسين، التكامل العربي والتعاون المتوسطي، مصدر سابق ، ص ٩٣.

(٣٤) .....

(٣٥) انظر: سبار جميل، العولمة : اختراق الغرب للقوميات الاسيوية،متغيرات النظام القادم، رؤية مستقبلية ، المستقبل العربي، العدد (١٧)لسنة١٩٩٧، ص ٦٣.

(٣٦) محمد مسعد سماحة، العولمة الامريكية الدبلة، مجلة النور، السنة التاسعة ، العدد(٨٥) مايو ١٩٩٨، ص ٢٢.

لدول اسيا المطلة على المحيط الهادي (APEC) وغيرها من اطر التعاون الاقتصادي الاقليمي، انما تشكلان ظاهرتين متناقضتين، على ان ذلك الافتراض مبالغ فيه، اذ طبقاً لما يقوله (هيغوت) فان (تنمية الاقاليم تمثل بعداً مهماً في النظام العالمي الناشئ في فترة العولمة. وينبغي ان نرى اتجاهاً نحو الاقلمة كمرحلة وسيطة ومهدئة في العلاقات بين الدول من جهة وبين اقتصاد العولمة من جهة أخرى[٣٧] .

واذا كانت العولمة عبارة عن مجموعة من العمليات وايديولوجيا للادارة الاقتصادية، فان الاقلمة مظهر دال على العولمة بلا شك، وهي تتشابك مع العولمة ولا يمكن فهم واحدة من غياب الاخرى.

ومن المفارقات ان العولمة كانت دوماً حافزاً للاقلمة ، وهو ما يتضح من حرص الدول المتقدمة الاقل تضرراً من سلبيات العولمة على تدعيم سياسات التكتل والتكامل الاقليمي، بينما نجد دول الجنوب في معظمها لا تأخذ قضية التكامل الاقليمي على محمل الجد[٣٨] .

وفي السياق العربي يوجد العديد من الاطر القانونية والتنظيمية لتحقيق التكامل والتضامن على المستوى العربي (الشامل، بيد ان الشيء المفتقد هو الارادة السياسية في الدول العربية [٣٩]. على ان الخيار الحاسم امام العرب في مواجهة لتحديات العولمة والاقلمة هو مع احياء المشروع العربي وتفعيلة من خلال مدخل التنمية التكاملية، أي تحقيق التنمية العربية من خلال التكامل وتحقيق التكامل العربي من خلال مشروعات التنمية المشتركة، ويمكن القول أجمالاً ان امكانية تحقيق مشروع التكامل العربي تتطلب وضع الركائز التالية التنفيذ وهي:

- تفعيل نظام الامن الجماعي العربي وآليات التسوية السلمية للمنازعات لان ذلك لا يمثل فقط المدخل المهم لتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك وانما يمثل أيضاً الضمانة الاساسية للدفاع عن المصالح العربية، العامة منها والقطرية على سواء [٤٠].
- المضي قدماً وبشكل تدريجي في أنشاء السوق العربية المشتركة الامر الذي يساعد على تحسين المركز التفاوضي العربي في مواجهة الاقتصاد الدولي، ويعمل من جهة أخرى على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- التركيز على الهوية العربية المشتركة وعلى جانب الرمزي والقيمي، وربط ذلك من الناحية العلمية الواقعية بمفهوم المصالح المشتركة، يقتضي التخلص من التناقضات التي افرزتها الدولة القطرية وعكستها على المجتمع العربي نفسه[٤١] .

---

[٣٧] احمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٤٠ ، السنة ١٩٩٩، ص ١٠.

[٣٨] حمدي حسن، العولمة والنظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي، السنة ٢٣،العدد ٢٥٨، أب/ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٠.

[٣٩] المصدر نفسه، ص ٢١.

[٤٠] ابراهيم اعراب، التسامح في الخطاب العربي، المستقبل العربي، العدد(٢٢٤) السنة (٢٠) ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٤٨- ٥٠ .

[٤١] الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة – آراء نخبة عربية_ (ملف) مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٢٤)، السنة(٢٠) تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٧، ص ٨٣.

- وعلى رغم ما يقال عن العولمة الثقافية وذوبان الخصوصيات الثقافية فيما يسمى بالثقافة الكونية، الا ان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات توفر الفرص والامكانية للحفاظ على الهوية الحضارية والثقافية لكل مجتمع [٤٢].

وعليه يصبح التأكيد على الهوية العربية والمصالح العربية المشتركة المقدمة اللازمة لتحقيق أي مشروع تكاملي عربي.

المبحث الثالث
آليات مستقبلية لتفعيل العمل العربي المشترك:

أولاً: تطوير أساليب التعامل مع الخلافات العربية:

في واقع الحال تبرز الحاجة الملحة الى وضع آليات مستقبلية لتفعيل وترصين وتطوير العمل العربي المشترك. لذلك فان هناك ثلاثة محاور أساسية يجب الالتزام بها لتحقيق الغاية المنشودة تتمثل في أولاً: توسيع قاعدة المشاركة السياسة وثانياً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية وثالثاً الاخذ بمبدأ الاعتماد المتبادل.

أولاً : توسيع قاعدة المشاركة السياسية:

ارتكزت غالبية البلدان العربية عشية الاستقلال على عصبيات طائفية او قبلية او جهوية، وصلت الى جهاز الدولة بعد انتقالها الى المدينة وحصولها على التعليم والانخراط في الحياة الحزبية والعسكرية، واستفادت في ممارساتها من انتماءاتها القديمة والجديدة، مؤكدة على الاولى حيناً، وعلى الثانية حيناً أخر[٤٣].

وظلت هذه العصبيات فاعلة نظراً الى تمكن البنى السياسية من المحافظة على ذاتها، لكنها عجزت عن مواكبة التطور الذي أصاب البنى الاقتصادية والاجتماعية. ووجد هذا الوضع انعكاساته في التململ الواسع بين القطاعات الواعية مطالبة بالديمقراطية. ثم حدثت الثورات والانقلابات لتشير الى ان كثيراً من النظم السياسية العربية كانت تعاني أزمة الشرعية [٤٤] .

وتأثر سلباً دور المواطن وقدرته على تحمل المسؤولية في مواجهة المشكلات المختلفة وايجاد الحلول الملائمة لها. فلم تكن له في الغالب وجهة نظر في تحديد طبيعة تلك المشكلات،

---

[٤٢] محمد المجذوب،الوحدة في الدساتير العربية،مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٢)،لسنة(٢٢)، شباط؟فبراير ٢٠٠٠،ص ٩.

[٤٣] غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع أستشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٠٨٧، ص ٢٢.

[٤٤] محمد رؤوف حامد، العرب وتحديات العالم والثقافة: تقدم من دون تغيير، المستقبل العربي، السنة (٢٢). العدد(٢٤٨). تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٥٤.

او في وضع الخيارات التي تطرح لمعالجتها، وكان هذا الامر طبيعياً في ظل غياب الديمقراطية[٤٥].

لهذا تصبح عملية توسيع قاعدة المشاركة السياسية ضرورة لابد منها للحيولة دون استمرار سيطرة المزاج الشخصي لفرد أو عدة افراد على العلاقات العربية- العربية .فهذه العملية تعني [٤٦] .

أ. ان يصل رأي المواطنين الى دائرة صنع القرار السياسي بصورة منظمة في إطار التعددية السياسية التي تحل محل الطائفية والقبلية والولاءات الاخرى الضيقة.

ب. ان يتم الاقرار بشرعية الاختلاف في الرأي ضمن الحوار الديمقراطي.

ج. ان يخضع الحاكم لارادة المحكومين خضوعاً يحدده وينظمه الدستور، فتختفي صفة الوحدانية وما يرتبط بها من هيمنة.

وعليه، فأن قاعدة المشاركة السياسية في أتساع مستمر يعززه الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وعلى الرغم ان هذه العملية تتم ببطيء بسبب رسوخ التقاليد الاستبدادية في الثقافة العربية، وعلى الرغم من صعوبة تقدير مدى عمقها، الا أنها تشير الى واحد من اهم الاتجاهات الشعبية المتنامية في وطننا العربي، مما يعني تراجع النظرة الفردية الضيقة والسلوك المزاجي المغامر من جهة، وتزايد السمة التعاونية في العلاقات العربية – العربية من جهة أخرى[٤٧]

ثانياً : عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

مهما قيل في تبرير سلوك دولة عربية ازاء الاوضاع الخاصة في دول اخرى شقيقة لها، فانه لا يقلل من الآثار السلبية التي لابد ان يتركها مثل هذا السلوك في العلاقات العربية – العربية. ادركت ذلك البلدان العربية منذ الستينات، بعد ان تبين لها ان تردي أوضاعها وافتقارها الى التضامن يرجع الى عوامل عديدة، من اهمها عدم احترام بعضها لسيادة بعضها الآخر، والتدخل في شؤونه الداخلية. لهذا أعلن القادة العرب في قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ عن التزامهم باحترام سيادة كل دولة عربية ونظامها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. واعتبر هذا الموقف تجسيداً لمبدأ أساسي قام عليه ميثاق التضامن العربي في ذلك العام[٤٨].

---

[٤٥] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقالية وصعوبات المشاركة، المستقبل العربي، السنة(١٣)، العدد(١٣٥)، أيار مايو ١٩٩٠، ص ص ٢٦ –٢٧ .

[٤٦] عصام نعمان ، حقوق الانسان وحقوق الشعوب، المستقبل العربي، نيسان/ أبريل، ٢٠٠١، السنة (٢٣)، العدد ٢٦٦، ص ص ٦ –١٠ز

[٤٧] .....

[٤٨] محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز ازمة النظام العربي، مجلد السياسة الدولية، السنة (٢٦)، العدد(١٠٠)، نيسان/أبريل ١٩٩٠، ص ٢١-٢٢.

ولا شك في ان الغاية من التأكيد على الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هي تحقيق عدة أهداف لعل أبرزها [٤٩].

أ. تدعيم عملية بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

ب. توفير نوع من الحماية القانونية للنظم السياسية العربية بعضها ازاء بعض الآخر.

ج. خلق جو من الثقة بين القيادات السياسية والتي تآكلت نتيجة لعدم الالتزام بهذا المبدأ.

د. توفير المناخ الملائم للتضامن العربي بعد ان بات واضحاً انه ضروري ولا غنى عنه.

لكن دولاً عربية لم تلتزم بهذا المبدأ، فكان التدخل في الشؤون الداخلية من اكثر الامور التي دارت حولها الخلافات العربية. واصبح مشكلة تحول دون وضع صيغ التعاون او التنسيق موضع التنفيذ. لذلك ظل التأكيد على الالتزام بهذا المبدأ يتم من حين الى أخر[٥٠] .

ومن الواضح ان البلدان العربية على رغم الخبرة التي توفرت لها خلال العقود الماضية لن تستطيع التخلص من هذه الظاهرة التي اصبح من نافلة القول انها تعيق حركة تطور هذه البلدان. وهذا يعني ان الحاجة الى التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لا تزال قائمة، ولا يمكن من دون ذلك ان يكتب النجاح لأي عمل عربي مشترك، سواء أكان ثنائياً ام متعدد الاطراف [٥١].

قد تحدث تصرفات يمكن ان تفسر على انها تدخل من جانب دولة في شؤون شقيقتها، وذلك بحكم كثافة التفاعلات العربية- العربية وتداخلها، لكن مثل هذه التصرفات تقتضي ان تبادر الدولة المسؤولة عنها الى توضيح سياستها للاطراف المعنية، وبالتالي أزالة أي لبس قد يلتصق بتصرفاتها وهي في الوقت الذي لا تفقد فيه شيئاً من جراء ذلك، فانها تعمل على تعزيز الثقة فيما بينها وازالة ما قد يؤثر سلبياً في علاقاتها بغيرها[٥٢].

ثالثاً: الاخذ بمبدأ الاعتماد المتبادل:

في اطار المنهج الوظيفي، يمكن التركيز على المصالح المتبادلة وخلق ما يسمى (آلية تبادلية المصالح)، لتنشأ بذلك شبكة من الارتباطات الاقتصادية ينجم عنها جملة من الانجازات تساعد على توسيع نطاق المصالح المتبادلة على نحو يجعل من العسير على أي نظام سياسي

---

[٤٩] عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطية التناقض والتدخل والبدائل - ، المستقبل العربي، السنة(١٩)، العدد(٢١٤)، كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦، ص ٥-٧.

[٥٠] ثناء فؤاد عبد الله، مؤتمرات القمة العربية بين الانجاز والاخفاق، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٢، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٦، ص١٧.

[٥١] معتصم سليمان، نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البنية، شؤون عربية، العدد ٧٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٥٢.

[٥٢] عدنان السيد حسين، متطلبات الامن الثقافي العربي مجلة المستقبل العربي، السنة(٢٢) ، العدد(٢٤٦) ، أب /أغسطس ١٩٩٩، ص ٢٤-٢٦.

العمل ضد مصالح النظم السياسية الاخرى. ان تطبيقات هذا المبدأ تفضي بصورة تلقائية الى حماية انجازات كل نظام من الاثار السلبية للخلافات السياسية[٥٣].

على انه ينبغي ان نعترف منذ البداية بأن تطبيق المبدأ ليس من السهولة بمكان، ولاسيما انه تعترضه عقبات جديدة اهمها:

أ. طبيعة اقتصادات البلدان العربية، حيث التشابه في هياكل الانتاج والمنتجات، واختلاف الامكانات الاقتصادية الاساسية والتطلعات الاجتماعية والسياسية، وتباين السياسات الاقتصادية عموماً والتجارية والمالية والنقدية على وجه الخصوص.

ب. التوزيع غير المتوازن لمزايا التعاون الاقتصادي في بعض الحالات، وظهور علاقات قوة غير متساوية، فالبلدان الاكثر تطوراً وغني هي الاقل استفادة من غيرها من علاقات التعاون الاقتصادي.

ج. دخول الوطن العربي عصر الانكماش النفطي، حيث التناقض المستمر للعوائد النفطية، مما قضى على الفرصة التاريخية الفريدة التي كان يمكن للتعاون الاقتصادي ان يصل بوجودها الى مرحلة التدعيم والنمو الذاتين[٥٤].

د. طغيان الطابع السلطوي على اساليب الادارة الاقتصادية، مما يعني استمرار خضوع ميدان التعاون الاقتصادي لتوجهات صانعي القرارات السياسية[٥٥].

وهناك في المقابل عوامل ايجابية، فاذا اخذنا التجارة العربية البينية كمثال، تقفز الى الذهن الجوانب التالية:

- توفر الاطار المؤسسي والتشريعي والقانوني، يتمثل الاول والثاني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يشرف على انشطة العمل الاقتصادي العربي المشترك كافة، ويضع السياسات الاقتصادية على المستوى القومي. اما الثالث فيبدو في مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات والوثائق الاقتصادية التي اقرها المجلس.
- وجود فوائض سلعية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية قد تكون وقتية، ترتبط بعوامل مناخية مؤاتية للسلع الزراعيةِ، او نتيجة لاجراءات حمائية وتمييزية تواجهها هذه المنتجات في اسواق الدول الصناعية وقد تكون مستمرة نتيجة تبني سياسات زراعية تقوم على استخدام اساليب الزراعة الحديثة او تنويع القاعدة الانتاجية للسلع الصناعية وهي بحاجة الى الاسواق العربية[٥٦].

---

(٥٣) محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز ازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص٢٢.

(٥٤) معتصم سليمان، نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية..مصدر سابق، ص١٥٣.

(٥٥) احمد يوسف احمد، النزاعات العربية-العربية، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٧، ايار/مايو ١٩٩٦، ص١٠٣.

(٥٦) شفيق ناظم الغبرا، النزاعات وحلها: اطلالة على الادبيات والمفاهيم، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧١، ايار/ مايو ١٩٩٣، ص٨٣.

وعموماً، ومما تقدم، فان هناك امكانية لتعزيز التعاون العربي بازالة العقبات التي تحول دون ذلك وان نجعل من التضامن العربي استراتيجية محددة الاهداف والوسائل ترتكز على حد ادنى من التوافق، توفره ارادة عربية جماعية ملزمة، ولا تلتصق بها أي من السمات السابقة التي تبلورت في الفترات الماضية.

ثانياً: العمل نحو استراتيجية عربية لمواجهة العولمة:

ان على النخب الحاكمة والمثقفة ورجال الاعمال وغيرهم في الوطن العربي، التخلص من النزعة التشاؤمية عند الحديث عن مستقبل المنطقة في ظل تحديات العولمة، وعوضاً من رؤى التشاؤم والتفاؤل في استشراق المستقبل، تبرز الحاجة ماسة لاعادة فهم مشكلات النهضة العربية واعادة التنظير ورسم السياسات الخاصة بالحلول المقترحة لها، بالاضافة الى حسم قضية الدولة القطرية في سياق منظمة التكامل الاقتصادي العربي بما يساعد على صياغة استراتيجية عربية مقبولة لمواجهة الاثار السلبية لتيار العولمة الجديد[٥٧].

وليس بمجهول، ان طبيعة وآليات النظام العالمي الجديد الذي اتضحت معالمه ونحن نسير بخطى وئيدة في القرن الحادي والعشرين تؤكد لنا نحن العرب ان دورنا المستقبلي في النظام العالمي رهن بمدى نجاحنا في اقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة قادرة على التعامل مع تحديات العولمة ومخاطرها. ولعل هذا الافتراض يدعو الى رفض ما طرحه باري غلز من حتمية العولمة (The Logic of Inectabilism)، والذي قد يغطي على الخيارات السياسية البديلة امام صانع القرار العربي[٥٨]، فالمدخل التكاملي العربي يساعد على تعظيم الجوانب الايجابية للاعتماد المتبادل على الصعيد الكوني من اجل تنمية عربية بعيدة المدى، كما انه يساعد في الوقت نفسه على تنفيذ المبادرات والمشروعات التكاملية العربية التي تم تجميدها لاسباب منوعة تخرج عملية تفسيرها عن نطاق هذا البحث. ومن المعلوم، ان الحديث عن مؤسسات العمل العربي المشترك يطرح اشكالية السيادة في الدولة القطرية، حيث ينبغي ان تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لمؤسسات التكامل القومي العربي، وفي ضوء التحديات والسلبيات التي تفرضها العولمة يصبح هذا المدخل الخيار العقلاني الرشيد[٥٩].

ولاشك في ان فهم العولمة باعتبارها مشروعاً لـ(الهيمنة) يساعدنا في فهم محاولات اعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والجيو اقتصادية للمنطقة بلا رجعة. يتضح ذلك بجلاء كما بينا من الترتيبات الاقليمية الشرق اوسطية والمتوسطية، والتي ارتبطت بالتسوية السياسية التاريخية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١.

---

[٥٧] برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مصدر سابق، ص ٣٠.

[٥٨] Barry G. Gills, "Editorial: Globalization and the Politics of Resistance", New Political Economy 6 March 1997".

[٥٩] امجد احمد جبريل، الدبلوماسية العربية في عالم متغير (ندوة)، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٣٠٠، شباط /فبراير ٢٠٠٤، ص ص ٤٧-٥٠.

وعلى الرغم من اختلاف الفكر العربي في تقويم هذه الترتيبات الاقليمية المطروحة، فان ثمة اتفاقاً عاماً حول مخاطر وسلبيات المشروعيين الشرق اوسطي قياساً بمرجعية النظام العربي الذي تجسده جامعة الدول العربية[٦٠].

ومن كل ما تقدم يمكن ان نستنتج، ان البديل العربي التكاملي لا يعني الوحدة الاندماجية بين الاقطار العربية، وانما هو يشير الى ايحاء وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتحديثها. ومن المعلوم ان النظام القومي العربي الذي تجسده من الناحية التنظيمية والمؤسسية جامعة الدول العربية يقوم على اساس التنسيق والتعاون بين دول قطرية ذات سيادة بغية تحقيق المصالح العربية المشتركة، فهل يقوى منطق التجزئة واعلاء القطرية على مواجهة آليات الهيمنة والتهميش التي تفرضها عمليات العولمة على الوطن العربي؟ ام ان الاجابة الواقعية تتمثل في التمسك بمنطق العمل العربي المشترك مع اصلاح الدولة القطرية سياسياً واقتصادياً بما يحقق التنمية العربية المستدامة؟ ذلك هو التحدي!..

---

(٦٠) حسن ابو طالب، ازمة سياسة التضامن العربي، السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨، نيسان /ابريل ١٩٨٢، ص ١٢٠-١٢١ وكذلك انظر: خلدون النقيب، واقع مستقبل الاوضاع الاجتماعية

الخاتمة

من كل ما تقدم، يتبين ان الامة العربية تمر بواحدة من اصعب المراحل التي مرت بها. فأضافة الى التمزق والتعثر الداخلي، وزيادة الخلل في ميزان القوى بين العرب واسرائيل، مما عكس نفسه على طبيعة التسوية ابتداءا ومسيرتها المتعثرة، وانفراد الولايات المتحدة في التحكم بشكل اساسي في الموارد الطبيعية للامة، والنفط منها بشكل خاص، اضافة الى وجودها المسلح على الارض العربية، فان الامة العربية تبدو في حالة من الذهول وتتطلع الى نخبها الفكرية والسياسية لتوضيح الرؤية ولتدلها الى الطريق الذي يجب ان تسلكه لوقف التدهور من جهة، ولم الشمل العربي واستعادة المبادرة من جهة اخرى.

ولذلك فان الامر يتطلب توجها اخر، وهو دعوة الاحزاب القوى السياسية والشخصيات الوطنية الى مؤتمر عام، وطرح برنامج مواجهة ليناقشه المؤتمرون ويقروه، وليبدأوا عملا جديا لمواجهة سياسة الاستسلام والتعسف وهدر ثروات الامة وهدر كرامتها.

يجب ان يرتكز هذا البرنامج على ما يلي:

اولا: وحدة الامة في مقاومة اعدائها، وعلى رأسهم حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا: تعبئة الصفوف لمقاومة عسكرية جادة للعدو الصهيوني، داخل الارض المحتلة، وفي كل الجبهات.

ثالثا: حشد كل قوى المجتمع المدني في الوطن العربي لضمان حكم القانون، والحريات الديمقراطية، ولوقف التسلط والنهب ولرفع لواء ارادة الامة في مواجهة اعدائها.

رابعا: وضع برنامج عمل لتحقيق الوحدة العربية، بكل الوسائل الديمقراطية.

وعليه، فلا يجوز اضاعة الوقت في مطالبة الحكومات العربية بالاتفاق، لانها قائمة على اساس من التنافر، ولان مصالح الفئات الحاكمة قائمة على التنافر والصراع، وليس على اسس من التعاون والتكامل.